Document: EB 2015/116/R.26
Agenda: 10(e)
Date: 18 November 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مقترح لإعادة جدولة ديون جمهورية زمبابوي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Sana F. K. Jatta
مدير
شُعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية
رقم الهاتف: 2446 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.jatta@ifad.org

Ruth Farrant
المراقب المالي ومدير
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة عشرة بعد المائة
روما، 16-17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على مقترح إعادة جدولة ديون جمهورية زمبابوي، وفقاً للمبادئ الواردة في الفقرات من 19 إلى 22.

مقترح لإعادة جدولة ديون جمهورية زمبابوي

أولا – المقدمة

1- أبدت جمهورية زمبابوي رغبتها خلال السنوات الأربع الأخيرة في أن تعيد انخراطها مع الصندوق، واعترفت بأن الشرط الأساسي لتحقيق ذلك الهدف هو تسوية متأخرات مدفوعات سداد قروضها المستحقة للصندوق.

2- وعقب بعثة أوفدها الصندوق إلى زمبابوي في يونيو/حزيران 2015، أرسلت الحكومة خطاباً (الذيل الأول) أكدت فيه من جديد التزامها بتسوية متأخراتها المستحقة للصندوق.

3- وشملت آخر بعثة أوفدها الصندوق إلى زمبابوي في أغسطس/آب 2015 مشاورات مع ممثلي كل الوزارات والإدارات الحكومية المعنية بشأن الأحكام والشروط الممكنة لإعادة جدولة الديون المستحقة للصندوق (انظر الذيل الثاني).

4- وتحتاج زمبابوي إلى تمويل طويل الأجل لإحياء اقتصادها، ولكن يحول بينها وبين ذلك ديونها الخارجية التي أوقفت تدفق رأس المال الدولي إلى البلد. وتُدرك الحكومة ضرورة تسوية متأخراتها المستحقة للدائنين الدوليين من أجل الحصول على التمويل الذي تشتد حاجة زمبابوي إليه كي تتمكَّن من إحراز تقدم في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا – السياق القطري

5- تُمثِّل الزراعة مكوناً رئيسياً في اقتصاد زمبابوي، إذ توفِّر مصدراً رئيسياً لكسب العيش لأكثر من 60 في المائة من السكان النشطين اقتصادياً. ويستأثر القطاع الزراعي بنسبة 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويوفِّر 60 في المائة من المواد الخام المطلوبة للصناعات التحويلية، و40 في المائة من مجموع إيرادات التصدير. وشهدت زمبابوي خلال أكثر من عقد هبوطاً اقتصادياً شديداً منذ عام 2000، وفقدت ما يصل إلى 40 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية ما زالت تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للبلد. وتصل معدلات انعدام الأمن الغذائي مستويات حادة بشكل خاص في المناطق الريفية الحدية من البلد حيث 76 في المائة من الأسر فقيرة و30 في المائة تعيش في فقر مدقع، وفقاً لاستقصاء الفقر لعام 2012.

6- وأدخلت زمبابوي في عام 2013 خطة جديدة للتنمية، وهي خطة التحول الاجتماعي – الاقتصادي المستدام (2013–2018). وتغطي الخطة المجموعات الأربع التالية: (1) الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) الخدمات الاجتماعية واستئصال الفقر؛ (3) البنية الأساسية والمرافق العامة؛ (4) إضافة القيمة وتحسين الجودة.

وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو متوسط الأجل نسبته 6 في المائة مدفوع باستثمارات كبيرة في البنية الأساسية. وتنصب خطة تمويلها على تعبئة مواردها الطبيعية (من خلال التعدين والزراعة) لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. ويتوقف نجاح الخطة بدرجة كبيرة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي لا تزال بعيدة المنال بسبب سياسة التوطين الحالية وعدم وضوح خطط التعاقب الحكومية.

7- وبالرغم من هذه التحديات، تركز الحكومة بشكل متزايد على دعم القطاع الزراعي. وخُصص ما يقرب من 1 مليار دولار أمريكي في أعقاب انتخابات عام 2013 لدعم الإنتاج الزراعي والحيواني في الموسم الزراعي 2013–2014.

ثالثا – حالة ديون البلد

8- وصل الدين العام والمضمون من الحكومة في زمبابوي في نهاية يونيو/حزيران 2015 إلى 8.4 مليار دولار أمريكي. ويتألف ذلك من دين خارجي بما قيمته 6.7 مليار دولار أمريكي يُمثل 47 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ودين محلي بما قيمته 1.7 مليار دولار أمريكي.

9- وتعتزم الحكومة، في إطار جهودها لإدارة التزاماتها بسداد الدين الخارجي، تحقيق الأهداف الكمية والهيكلية التي حددها البرنامج الذي يراقبه خبراء صندوق النقد الدولي والتي روجعت في ديسمبر/كانون الأول 2014. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تعمل الحكومة من أجل تسوية إجمالي ما عليها من متأخرات لمصرف التنمية الأفريقي، وهي 1.8 مليار دولار أمريكي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهي خطوة ستمكِّن زمبابوي من الحصول على رأس المال من هذه المؤسسات المالية.

10- وأجرت بعثة من صندوق النقد الدولي إلى هراري في سبتمبر/أيلول 2015 مراجعة ثانية في إطار برنامج مراقب من الخبراء مدته 15 شهراً. وأصدر صندوق النقد الدولي في ختام الزيارة البيان التالي:

> "تحركت السلطات قُدماً في برنامجها الإصلاحي بالرغم من ازدياد الصعوبات الاقتصادية والمالية. وعلاوة على ذلك، كثَّفت الحكومة جهودها من أجل إعادة الانخراط مع المجتمع المالي الدولي. ووضعت الحكومة مقترحاً بشأن استراتيجية لحسم المتأخرات الخارجية المستحقة من زمبابوي للمؤسسات المالية الدولية".

11- وزادت الحكومة مدفوعاتها إلى البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وبدأت في السداد للمصرف الأوروبي للاستثمار. وتعتزم الحكومة، في ظل تحسن قدرتها على السداد، زيادة مدفوعاتها إلى جميع المؤسسات المالية الدولية.

12- وعُقدت خلال بعثة الصندوق في أغسطس/آب 2015 اجتماعات مع ممثلين لصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ومع المدير القطري للبنك الدولي. ونوقشت نية الصندوق لترتيب تسوية للمتأخرات المستحقة على زمبابوي، والتقدم المحرز نحو استئناف العمليات في البلد، وكانت آراء جميع الأطراف بشأن استراتيجية الصندوق إيجابية.

13- وخلال الاجتماعات السنوية الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ليما، بيرو، نوقشت خطة لتسوية متأخرات بما قيمته 1.8 مليار دولار أمريكي مستحقة من زمبابوي لصندوق النقد الدولي (110 ملايين دولار

أمريكي)، والبنك الدولي (1.15 مليار دولار أمريكي) ومصرف التنمية الأفريقي (601 مليون دولار أمريكي) بحلول نهاية أبريل/نيسان 2016. ورهناً بتقرير إيجابي من البرنامج النهائي الخاضع لمراقبة خبراء صندوق النقد الدولي في عام 2016، ستسعى الحكومة إلى وضع برنامج تمويلي قطري شامل جديد بدعم من مصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاجتذاب التمويل الطويل الأجل من أجل تعزيز النمو والقدرة على تحمل الديون.

رابعا– الديون المستحقة للصندوق

14- بلغت متأخرات زمبابوي المستحقة للصندوق 16.63 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

15- وقدَّم الصندوق خمسة قروض إلى زمبابوي. وتأخر قرضان عن أجل السداد بينما لا تزال ثلاثة قروض في حدود الجدول الأصلي لسداد أصل القرض.

(أ) تجاوز القرضان 123 و248 كامل أجل السداد، حيث كانت الأقساط النهائية من أصل القرض مستحقة في أبريل/نيسان 2003 وأكتوبر/تشرين الأول 2010 على التوالي. واعتُمد هذان القرضان في عام 1983 وعام 1989 على التوالي، وهما بشروط متوسطة؛ ويتحملان سعر فائدة بواقع 4 في المائة.

(ب) تتراوح الفترة المتبقية من أجل سداد أصول القروض 341، و382، و490، بين 22 و31 عاماً. وقُدِّمت هذه القروض بشروط تيسيرية للغاية وتتحمل رسم خدمة قدرته 1 في المائة أو 0.75 في المائة.

16- ونتيجة لعدم سداد القروض، عُلقت حافظة زمبابوي في فبراير/شباط 2002 وأُلغيت جميع القروض في ديسمبر/كانون الأول 2005. ويرد في الذيل الثالث موجز للحافظة والحالة الراهنة بشأن المبالغ المستحقة للصندوق.

خامسا – مقترح إعادة جدولة الديون

17- وفقاً للفقرة 15 (أ) (3) (7) من سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق، التي تجيز للمجلس التنفيذي "تعديل شروط قرض معتمد مقدَّم إلى دولة عضو، بما في ذلك فترة السماح، وأجل الاستحقاق، ومقدار كل قسط من أقساط سداد القروض، مع الحفاظ على صافي القيمة الحالية الأصلي للقرض"، يمكن تقديم إعادة جدولة لمتأخرات المدفوعات إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

18- ويُعرَّف مبلغ الديون التي ستعاد جدولتها بأنه صافي القيمة الحالية للتعويض، وهو يشمل المبالغ المستحقة على جميع القروض التي حان أجل استحقاقها والتي لم يحن أجل استحقاقها، شريطة الاسترداد الكامل لأصل القرض المستحق والفائدة المستحقة عليه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. وحُسبت خطة السداد بما يحافظ على صافي القيمة الحالية لهذا المبلغ على مر الزمن.

19- ووافقت الحكومة على شروط إعادة الجدولة على النحو التالي (انظر الذيل الرابع):

(أ) يبلغ مجموع صافي القيمة الحالية 16.63 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

(ب) تم بالفعل استلام دفعة أوَّلية تعادل 10 في المائة من مجموع صافي القيمة الحالية (1.66 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

(ج) يبلغ أجل السداد خمس سنوات.

(د) يتحقق شرط "ضمان صافي القيمة الحالية" بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لخطة تسوية الديون باستخدام سعر الفائدة الأصلي لكل قرض.

(هـ) تُسدِّد زمبابوي أيضاً أصول القروض ورسوم خدمتها على النحو المحدَّد للقروض الثلاثة التي لم تكتمل آجال استحقاقها.

20- ويشمل اتفاق تسوية الديون شرطاً ينص على أنه في حال عدم وفاء زمبابوي بالتزاماتها بموجب اتفاق تسوية الديون، يجوز للصندوق أن يُعلن أنها متخلفة عن السداد، ويمكن أن تشمل عواقب ذلك، وفقاً لإجراءات إدارة المتأخرات المعمول بها في الصندوق ما يلي:

- تعليق حق زمبابوي، كلياً أو جزئياً، في سحب أي مبالغ بموجب أي اتفاق آخر مع الصندوق؛
- تعليق حق زمبابوي في عرض مشروعات وبرامج على المجلس التنفيذي للصندوق للموافقة عليها.

21- ومن المنظور المالي، يجب أن تستمر أي خطة يوافق عليها الصندوق لتسوية الديون في ضمان صافي القيمة الحالية الأصلية للمتأخرات المستحقة. ولذلك تعتبر أي مجموعة من شروط السداد متساوية القيمة بالنسبة للصندوق. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن زمبابوي وافقت على فترة سداد أقصر من فترات السداد المتفاوض عليها في خطط تسوية الديون الأخيرة المماثلة. ويمكن تفسير ذلك باعتباره بادرة طيبة على التزامها بإعادة الانخراط مع الصندوق.

22- ويرد في الذيل الرابع جدول مفصَّل للسداد وفقاً للخطة المقترحة لتسوية الديون.

Telephone: 739463/792918
Fax: 757737
Telex: 2491
Telegrams: "MINFIN", Harare

Private Bag 7705, Causeway
Harare, Zimbabwe

ZIMBABWE

References:

MINISTER OF FINANCE
NEW GOVERNMENT
COMPOSITE OFFICE COMPLEX
CNR 4th STREET/
SAMORA MACHEL AVENUE
HARARE

22 June 2015

President Kanayo Felix Nwanze
International Fund for Agriculture Development
Via Paolo di Dono 44
001142
Rome
ITALY

Your Excellency

RE: RE-ENGAGEMENT ON ZIMBABWE'S ARREARS TO THE INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT (IFAD)

I am very pleased with the recent visit of Mr. Sana F.K. Jatta, Regional Director of the East and Southern Africa Division, IFAD. Both Hon. Dr. J. Made (M.P.), Minister of Agriculture, Mechanisation and Irrigation Development and myself held very fruitful and cordial consultations with Mr. Jatta.

I am glad to inform you that we have agreed to engage immediately in negotiations with IFAD on finding a solution to the problem of arrears, which will facilitate the resumption of IFAD support to our agricultural sector.

We also informed him that Zimbabwe will make a pledge to the IFAD-10 replenishment.

In this regard, I would like to extend an invitation to IFAD to send a team to undertake detailed consultations on the modalities for dealing with the arrears problems, taking into account our payment capacity and in a manner that normalizes our relations with IFAD.

We are grateful for the support IFAD provided to the smallholder irrigation sector of Zimbabwe in the past. We are keen to re-engage with your Institution in consolidating that support and to scale it up further, especially for the communal irrigation schemes, including the A1 schemes recently established under our Land Reform Programme.

Finally, your Excellency, I am pleased to inform you that, notwithstanding Zimbabwe's limited fiscal space, we will pledge USD300,000 to IFAD-10 resources to enable IFAD to continue to deliver its honourable mandate of rural poverty alleviation globally. I will send you a separate pledging letter to that effect.

Yours Sincerely

OFFICE OF THE MINISTER
OF FINANCE AND ECONOMIC
DEVELOPMENT
22 JUN 2015
P BAG CY 7705, CAUSEWAY
ZIMBABWE TEL: 04-738603

Hon. P.A. Chinamasa, M.P.
MINISTER OF FINANCE AND ECONOMIC DEVELOPMENT

REPUBLIC OF ZIMBABWE

NEGOTIATIONS ON IFAD DEBT RESCHEDULING AND ARREARS RESETTLEMENT

Agreed Minutes of Negotiations

1. Following fruitful consultations between the Ministers in charge of Finance and Economic Development (Hon. P. A. Chinamasa) and Agriculture (Hon. Dr. Joseph M. Made) of the Republic of Zimbabwe (the Borrower) and IFAD's Regional Director for the East and Southern Africa Region (Sana F. K. Jatta) in Harare, on 22 June 2015, the Borrower requested, by letter dated 23 June 2015, the President of IFAD *"…to send a mission to Zimbabwe … to discuss possible ways to reschedule Zimbabwe's arrears and debt to IFAD"*. The Government of Zimbabwe is keen for IFAD to resume its country operations urgently. An IFAD delegation subsequently visited Zimbabwe, between 24 and 28 August 2015, and held detailed and comprehensive consultations with representatives of all the concerned ministries and departments of the Government of Zimbabwe on the mutually acceptable terms and conditions for the rescheduling of the Republic of Zimbabwe's existing debt owed to IFAD.

2. The participants in the formal negotiations were as follows:

A. Representing the Borrower[1] (Borrower's Delegation) were:

Hon. Patrick A. Chinamasa — Head of Delegation
Minister of Finance and Economic Development

Hon. Dr Ignatius Chombo — Member
Acting Minister of Agriculture, Mechanisation, and Irrigation Development (MAMID)

Mr John Mangudya, — Member
Governor of the Reserve Bank of Zimbabwe

Mr. Willard L. Manungo — Member
Secretary to the Treasury, Ministry of Finance and Economic Development

Mr. R. J. Chitsiko
Permanent Secretary, Ministry of Agriculture, Mechanisation, and Irrigation Development (MAMID) — Member

Mr. John Mafararikwa — Member
Head Zimbabwe Debt Management Office, Ministry of Finance and Economic Development

Mrs. Margerita Makuwaza — Member
Director, International Cooperation, Ministry of Finance and Economic Development

Mr. Joseph Gondo
Director, Extension Services, MAMID

Dr C. Zawe — Member
Director, Irrigation Development, MAMID

B. Representing IFAD (the IFAD delegation) were:

Mr. Sana F.K. Jatta — Head of Delegation
Regional Director, East and Southern Africa Division

[1] The complete list of the officials who assisted the members of the Delegation of the Republic of Zimbabwe is attached to the present Minutes of Negotiations as Annex 1

Mrs. Ruth Farrant — Co-Head of Delegation
Director and Controller, Financial Services Division.

3. These Minutes of Negotiations record key conclusions and agreements reached between the two delegations and, in particular, they also state the agreement of the Borrower and IFAD delegations on a number of follow-up actions to be immediately carried out by each side.

A. THE DEBT RESETTLEMENT PLAN

4. IFAD's Controller's and Financial Services Division prepared, and submitted, three indicative scenarios for a potential settlement plan of Zimbabwe's approximately SDR 16.6 Million (to be confirmed) debt owed to IFAD as of December 2015, that would continue to secure the Net Present Value (NPV) to IFAD, which is a condition of any such settlement plans as per IFAD rules and regulations. The scenarios provided are:

(a) Five year plan: 10% down payment; 0 year grace period; and repayment over 5 years;

(b) Five year plan: 10% down payment; 2 years grace period; and repayment over 3 years;

(c) Seven year plan: 20% down payment; 2 years grace period; and repayment over 5 years.

5. IFAD had prepared further proposals for 9 year and 10 year repayment periods with varying grace periods and down payments and shared the underlying financial impact with the Borrower, but these were not formally discussed because the Borrower opted for a faster repayment schedule of Five Year Settlement Plan, with the following terms and conditions:

(a) A down payment, equivalent to 10% of the total debt stock in US$ equivalent, will be effected by end of October 2015;

(b) There will be no grace period, and the repayment period will be five years;

(c) Efforts will be made to ensure effectiveness of the Legal Agreement in 2015, for which the Borrower will sign prior to the 2015 December EB session and the IFAD President will counter sign immediately following the EB and prior to Christmas leave; and

(d) Further the Borrower is committed to repaying the three loans which have not yet fully matured when they fall due from January 2016, by rolling up the related payments into the resettlement instalments due to avoid the risk that they do not pay on time as and when those three loans fall due on separate months.

6. The IFAD Delegation highlighted the need to present a credible plan to IFAD senior management and thereafter to the IFAD Executive Board within the parameters of past practice and also suggested limiting the overall financial exposure of IFAD in the medium term which could otherwise impact negatively on the approval process of the plan. This advice was readily accepted by the Borrower's Delegation who indicated their strong commitment to honour the conditions and agreed to work with IFAD in immediately drafting the Legal Agreement for the Debt Resettlement Plan for signature and subsequent submission to the IFAD Executive Board (see below).

B. IFAD'S PIPELINE OF LOANS AND GRANTS FOR ZIMBABWE

7. In light of the strong and convincing commitment from the Borrower to settle the arrears owed to IFAD, the IFAD Delegation confirmed IFAD's commitment, in return, to the following:

(a) A Project Inception Mission will be dispatched to the country within one to two months following the signing of the present Minutes of Negotiations;

(b) The mission will be charged with the preparation of the ***Concept Note***, containing a clear conceptual framework of a possible pipeline project focusing on improving the incomes, food and nutrition security of smallholder communal farmers involved in smallholder

irrigation, with a suitable combination of activities that may include one or several of the following: irrigation infrastructure improvement and development, scheme management, and improved operation and maintenance; commercial agricultural production and income generating activities; market access and agribusiness development and promotion. These are only indicative at this stage;

(c) If the Borrower honours the first condition of the agreed Settlement Plan and makes the down payment by end of October 2015, the draft Concept Note for the pipeline project will be submitted for approval by IFAD Management in November 2015 to early December 2015, even before the full settlement plan is approved by the IFAD Executive Board during its mid-December 2015 session. IFAD Management will be willing to take this risk in the hope that the EB will approve the plan based on the Government's very strong commitment demonstrated by their willingness to take on the more onerous scenario out of the various options offered by IFAD, but there is no guarantee it will be approved;

(d) Assuming the final approval by the December 2015 EB session of the lifting of the suspension of IFAD operations in Zimbabwe, IFAD will endeavour to complete the design of the new project for possible consideration and approval by the IFAD Executive Board session scheduled to be held in September 2016;

(e) The total IFAD funding for the new project will be at least US$30 million, with a total project cost around US$50-60 million. The balance of the funds will be mobilised from other grant resources to be identified together by IFAD and the Government. They may include other grant resources that IFAD has access to, co-financing from bilateral donors active in the country, as well other interested multilateral donors and UN Agencies.

8. The Borrower's Delegation requested that IFAD consider increasing its core contribution to the project to up to US$ 50 Million given the fact that Zimbabwe did not benefit from IFAD resources for such a long time since its suspension. And the IFAD Delegation promised to bring this to the attention of the IFAD Management for their consideration and decision.

C. AGREED FOLLOW-UP ACTIONS

9. The key next steps to be urgently jointly, or individually, performed by both IFAD's and the Borrower's Delegations are as follows:

(a) IFAD and the Borrower will agree the exact debt and related NPV based on the contractual interest rates in individual loan agreements as at the IFAD EB approval in mid-December 2015;

(b) The Borrower will mobilise the down payment and effect it not later than end of October 2015.;

(c) The IFAD Delegation will submit, during the course of September-October 2015, the present Minutes to Senior Management of IFAD for approval and decision to proceed with executing its provisions immediately;

(d) IFAD will draft a formal Legal Agreement detailing the above mentioned terms and conditions of the Settlement Plan of arrears owed to IFAD and submit the draft to the Government not later than end October 2015. Once approved this will be the key document to be submitted to the IFAD Executive Board at their session in December 2015;

(e) IFAD and the Government will jointly undertake the Inception Mission of the new project in September-October 2015, and proceed with obtaining the final approval of the Concept Note of the new project before the end of 2015;

(f) Assuming the 2015 December session of IFAD's EB approves the Debt Settlement Plan, IFAD and the Government will jointly undertake the design of the new project during the

first semester of 2016 and ensure it is ready for consideration by the 2016 September session of the IFAD Executive Board. Implementation of the approved version of the new project proposal, taking into account the comments of the Executive Board, can start implementation during the 4th quarter of 2016 with immediate impact on the positive overall flow of funds from IFAD into the Zimbabwean economy.

10. The successful implementation of all the above steps will be challenging, given the time constraints and the long period of inactivity in the country, but is possible and will indicate a great team work between the Parties of the Agreement. It will significantly impact the positive development of the smallholder agricultural sector of Zimbabwe with overall positive impact on the economy as a whole almost instantaneously.

25th Day of August 2015, Harare, Republic of Zimbabwe

For the Borrower of the Republic of Zimbabwe	For the International Fund for Agricultural Development (IFAD)	
Hon. Patrick A. Chinamasa Minister Finance & Economic Development	Sana F. K. Jatta Regional Director East and Southern Africa Division	Ruth Farrant Director and Controller Controller's & Financial Services Division

Annex 1: List of Officials Who Assisted the Delegations

A. Ministry of Finance and Economic Development:

1. Rumbidzai Daitai, Assistant Chief Debt Office
2. Brighton Shayanewako, Deputy Director, International Cooperation
3. Patrick Tuluzawu, Economist
4. A.M Chidakwa, Ministry of Finance and Economic Development

B. Ministry of Agriculture, Mechanisation, and Irrigation Development

1. Mr K. Zata, Director

C. Ministry of Foreign Affairs

1. Francis Chigaazira, Ministry of Foreign Affairs, Zimbabwe

D. IFAD Delegation

1. Mrs Joylyn Ndoro, IFAD Consultant

As Of Date: **30/09/2015** *Country:* **ZWE** *Currency:* **XDR**

Cust. Sh. Name	Src. Of Fin.	Alt. Acc. Num.	Account Number	Approval Date	Signing Date	Entry Into Force Date	Financed Amount
ZIMBABWE	IFAD	L-I--123-	1000001980	21-04-1983	29-07-1983	17-11-1983	11,498,507.44
	IFAD	L-I--248-	1000002118	06-12-1989	24-01-1990	01-08-1990	11,859,629.33
	IFAD	L-I--341-	1000002222	02-12-1993	27-01-1994	12-05-1995	5,013,066.22
	IFAD	L-I--382-	1000002267	13-09-1995	23-10-1995	02-11-1998	2,911,352.09
	IFAD	L-I--490-	1000002387	02-12-1998	17-02-1999	14-09-1999	893,500.28
TOTAL							**32,176,055.36**

Debt Settlement Repayment Schedule		
Total Period of Repayment Plan	5	
Grace Period Years	0	
Repayment Years	5	
Total Compensation Value	16 627 519	
Downpayment (10%)	1 662 752	
Discount Rate	As per Original Loan Terms	**Repayment Amounts**
Repayment Dates		(XDR)
2015	Downpayment	1 662 752
2016	01/02/2016	1 603 042
2016	01/08/2016	1 603 042
2017	01/02/2017	1 603 042
2017	01/08/2017	1 603 042
2018	01/02/2018	1 603 042
2018	01/08/2018	1 603 042
2019	01/02/2019	1 603 042
2019	01/08/2019	1 603 042
2020	01/02/2020	1 603 042
2020	01/08/2020	1 603 042
Total Repayments		17 693 174